

قسّموه على الأرض واحتجّوا على تقسيمه على الورق! علاء اللامي *

السفير الأميركي في العراق زلماي خليل زاد محاطاً بمرتزقة «بلاك ووتر» (أرشيف — أ ب) السفير الأميركي في العراق زلماي خليل زاد محاطاً بمرتزقة «بلاك ووتر» (أرشيف — أ ب) تصلح العبارة التي نسبها السيناتور جوزيف بايدن، مقدّم مشروع قرار الكونغرس لتقسيم العراق، إلى السيد طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية، والتي يقول فيها إنه يجد نفسه موافقاً عقلاً على هذا المشروع ورافضاً له قلباً، تصلح — إن صحت نسبتها — لتكون مقترحاً جيداً يسمح لنا بدخول حالة التناقض «العويص» التي طبعت ردود الأفعال العراقية للقوى السياسية المحلية الداخلة في العملية السياسية، «حكماً ومعارضة».

فردود الأفعال العنيفة والمشوبة بذعر هستيري على قرار الكونغرس غير الملزم الداعي إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات طائفية، والتي صدرت عن أقرب حلفاء الاحتلال في العراق — باستثناء أحد الحزبين الكرديين الكبيرين الذي أيد القرار بحماسة ودونما تحفظ — تحمل في طياتها عدة دلالات مهمة، منها: إن القوى السياسية في الائتلاف الحاكم المفكك، وأيضاً في المعارضة الرسمية المشتتة والحائرة التي لا تكاد تقطع مع الحكم إلا لتعود إليه، بوغئت بصراحة (والبعض قال «بصفاقة») وقوة بقرار التقسيم الأميركي، كما بحجم رد الفعل الشعبي من خارج إطار العملية السياسية، رغم افتقاد رد الفعل ذاك إلى الانسجام والانتظام في فعاليات جلية وواسعة بسبب عدم تبلور إطار وطني بديل يقودها على الساحة العراقية حتى الآن. وهذا ما كشف دائرة الحكم ومعارضته تماماً، وعراها من آخر ورقة توت كانت تحتفظ بها، فحاولت المزايدة على خصومها بالإدانات اللفظية (تصريح المالكي الذي شبه به قرار الكونغرس بالكارثة النازلة بالعراق مجرد مثال)، لكن دون جدوى...

الدلالة الثانية التي حملتها ردود الأفعال تلك، أشارت إلى مبلغ الخواء والهشاشة التي صار عليها التماسك المجتمعي الذي يرمز إليه عادة في الخطابات الاحتفالية بعبارات من قبيل الوحدة الوطنية والاندماج المجتمعي، بعد أكثر من أربعة أعوام من عمر الاحتلال، جرى خلالها تخريب عميق وكارثي ومنظم للموروث المجتمعي وللانسجام الظاهري لمكونات المجتمع. وقد تم هذا التخريب بفعل ثلاثة عوامل نوجزها في:

— برنامج الاحتلال المخطط مسبقاً لإحداث شروخ خطيرة وتفتيت طائفي وقومي وفنوي، عمودي وأفقي، في المجتمع العراقي.

— صراعات الأحزاب والميليشيات الطائفية العراقية داخل العملية السياسية الاحتلالية وخارجها، وتسابقها في حصد الغنائم وإزهاق أكبر عدد ممكن من أرواح الأبرياء من جمهور الطوائف والمكونات والأقليات العراقية، في صراع عبثي ودموي تكرر كثيراً في الحروب الأهلية.

— النشاط القتالي والتحريري الواسع والمؤثر للتيار التكفيري الوافد ممثلاً بـ«تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين» والمنظمات والميليشيات المحلية المتحالفة معه، والعمليات الفائقة الدموية التي قام بها وطالت أهم الرموز الطائفية، إلى جانب مئات الآلاف من القتلى والجرحى من المدنيين، وهو النشاط المدعوم بجهود المخابرات الإقليمية.

كل هذا شكل الأرضية الممهّدة لعملية التفتيت المجتمعي، وأعطى لمجموعة من ركانز المشروع السياسي الاحتلالي مداها وعمقها التقسيمي. لقد أصرّ الاحتلال وحلفاؤه المحلّيون في أحزاب العملية السياسية في بداية الأمر على خيار حرب الاحتلال لتغيير النظام الشمولي وإطاحته، وقاموا بإجهاض أي سبيل آخر. وحين تمكنوا من ذلك وانتهى الأمر بتدمير الدولة العراقية، وتذري المجتمع، وانكشافه لرياح الجهات الأربع وغياب أية مصدّات حقيقية (كمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات النخبوية المحايدة والمستقلة) تقيه في الانعطافات، أصرّ الاحتلال على نمط الحكم الطائفي بدءاً من مجلس الحكم ومروراً بكتابة الدستور وإجراء الانتخابات التشريعية والاستفتاء وليس انتهاءً بالمجلس الأعلى للنظ المشكل على أساس المحاصصة الطائفية. لا بل إن هذه العملية التقسيمية الطائفية طالحت حتى الأجهزة الأمنية ومراتبها ونسب الضباط والكوادر فيها... وبعبارة أخرى، فإن التقسيم الحقيقي على أرض الواقع، قد حدث دستورياً ومجمعياً وسياسياً وأمنياً، ولم يبقَ إلا إعطاؤه غطاءه العلني المعترف به على شكل قيام ثلاث دويلات طائفية «شيعية وسنية وكرديّة» في اتحاد كونفيدرالي، لا فيدرالي البتة كما يشبع البعض. فإذا كان هذا هو ما حدث، ولا يشكّ عاقل للحظة بأنه هو ما حدث، فما معنى كل هذا الضجيج والبلاغة الطنانة الهاجية للكونغرس ولقانون بايدن إذا؟

لقد اشتغلت الأحزاب المنخرطة في العملية السياسية الاحتلالية على تنفيذ التقسيم الكياني ونفذت بدقة وطاعة عمياء كل ما طلبه المحتل منها وخطط له، حتى وصلنا اليوم وقبل إعلان التقسيم رسمياً بقليل، إلى درجة يستحيل فيها — في يومنا هذا — على العراقي من محافظة تكريت أو الأنبار أن يسافر إلى محافظة جنوبية كالبصرة أو الناصرية، وإلى درجة أصبح اعتبار العراقيين الفاطنين في محافظة كركوك وافرين وغرباء في وطن يراد لهم أن يهجروا منه وفق طريقة وصفها الصحافي الأميركي سايمور هيرش بالتطهير العرقي، لكنه مدفوع الثمن هذه المرة من خزينة حكومة المحاصصة الطائفية ذاتها.

من ناحية أخرى، وجدت بعض القوى السياسية التي نجد مثالها في الحزب الديموقراطي الكردستاني في القرار، وما رافق اتخاذه، فرصتها في تثبيت تصوراتها وأهدافها الانفصالية، فسارعت إلى تأييده وتبنيه منطلقاً من، ومحتجة بأن الدستور ينص عليه، وأن المشروع الأميركي لم يستعمل في نصه كلمة تقسيم بل تأسيس «establish» لدولة أقاليم. والواقع، أن هذا

المسعى لا يكاد يؤدي إلى شيء، لا لأن إدارة بوش ذاتها نفضت يدها من القرار علناً وموقتاً، كمن يفض يده من عقرب، بل لأنه مرتبط بمصير العملية الاحتلالية ووجود قوات الاحتلال ذاتها على أرض العراق، وهو وجود لا يحتاج إلى موهبة خارقة لإدراك أنه وجود مؤقت وزائل.

القوى المناهضة للاحتلال وفصائل المقاومة غير التكفيرية التي ما زالت تقاتل المحتلين لم تكن على الموعد كما ينبغي، فلم تقدم أية رؤية متماسكة لبدل ممكن أو لتبني حركة شعبية وبرلمانية من داخل البرلمان، وهو، إن كان ناقص الشرعية، إلا أنه يتوافر على قوى مهمة مناهضة للاحتلال. لقد كانت نشاطات تلك القوى وفعاليتها أقرب إلى ردود الأفعال المرتجلة، وكان بإمكانها مثلاً أن تقلب الطاولة على رؤوس مناصري التقسيم الخارجيين والداخليين بأن تتنادى إلى طرح مشروع قانون يُصوّت عليه علناً، يدافع عن وحدة العراق ويجرّم أية محاولة لتقسيم البلد بشكل مباشر وغير مباشر، على أن يصاغ نصّه وآلياته التنفيذية بمنتهى الوضوح والصرامة... فهل فات الأوان على اقتراح كهذا أو ما يماثله أم ثمّة متسع؟

* كاتب وصحافي عراقي